حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
مجلة علمية محكمة

دراسة حديث أبي هريرة عند البخاري «بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم» والرد على من قال بأنه: شاذ بل منكر

تأليف

أ. د/ عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

الأستاذ في تخصص الحديث وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة

والأساتذة المساعدين في تخصص

الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

ملخص البحث باللغة العربية

دراسة حديث أبي هريرة عند البخاري "بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم" والرد على من قال بأنه: شاذ بل منكر

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: OmarMohamadAlfrmawi-alfrmawi@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

ما زالت الألسن والأقلام تخوض في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وكأن الإمام البخاري لما ألف كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) أخفاه، ولم يعرضه على أساطين النقاد في عصره، وهم الذين لم يجد الزمان بمثلهم، ولم يصل أحد لرتبتهم ممن أتى بعدهم حتى اليوم، وهؤلاء الجهابذة قد سلّموا له، ثم تجد بعضاً من المتأخرين، رتبة، وطبقة، وقيمة، عن الأولين يحاولون هز الثقة في الصحيح.

ولعل القصد من وراء ذلك؛ نزع هالة الاحترام والتبجيل والتوقير المتوارثة عبر العصور للصحيحين، وعلى رأسهما: صحيح الإمام البخاري، معللين ذلك: أن البخاري قد خرّج عن رواة تكلم فيهم النقاد، غافلين، أو غير واقفين على تصريحه، بأنه لا يخرج إلا ما صح عنده من حديث من يروي عنه، فقال: (كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه).

كما أنه – أيضاً – يخرج لمن تُكلم فيه إذا تابعه عاضد أو متابع، كما نص على ذلك الحافظ في الهدي، وقد اتبعت في كل ما سبق المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي.

الكلمات المفتاحية: الإسناد؛ فليح؛ زمرة؛ همل؛ منكر.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Study of the hadith of Abu Hurairah In Sahih Al-Bukhari “ While I was standing there a group, even when I recognized them”.And the response to those who say: It is Shaz and even Monqar

Omar Muhammad Abdul moneim Alfaramawi
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.
Email: OmarMohamadAlfrmawi-alfrmawi@azhar.edu.eg
Professor of Hadith and its Sciences at the Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Mansoura -Al Azhar university

Tongues and pens are still delving into the Sahih of Imam al-Bukhari, may God have mercy on him, as if Imam al-Bukhari when he wrote his book (Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar of the things of the Messenger of Allah ﷺ and his Sunnah and his days) hid it, and did not present it to the legends of critics in his time, and they who did not find time like them, and no one reached their rank who came after them until today, and these scholars have been handed over to him, and then you find some of the latecomers, rank, class, and value, for the first two trying to shake confidence in the correct.

Perhaps the intention behind this is to remove the aura of respect, reverence and reverence inherited through the ages for the two Sahihs, foremost of which is: Sahih Imam al-Bukhari, reasoning that: that al-Bukhari has departed from narrators spoken by critics, oblivious, or not standing on his statement, that he does not come out except what is true for him from the hadith of those who narrate about him, and he said: (Every man I do not know the authenticity of his hadith from his saqeemah I do not narrate about him, and I do not write his speech).

It also comes out to those who spoke about it if it is followed by a supporter or follower, as stipulated by Al-Hafiz in Al-Hadi, and in all of the above I have followed the inductive, analytical and critical approach.

Keywords: isnad, falih, clique, humble, denier.

مقدمة

رب ويسر وأعن يا كريم

الحمد لله على قضائه، والشكر له على نعمائه، وتفضله بعطائه، وبره، ومنّه بآلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد،

ملخص البحث:

ما زالت الألسن والأقلام تخوض في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وكأن الإمام البخاري لما ألف كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) أخفاه، ولم يعرضه على أساطين النقاد في عصره، وهم الذين لم يجد الزمان بمثلهم، ولم يصل أحد لرتبتهم ممن أتى بعدهم حتى اليوم، وهؤلاء الجهابذة قد سلّموا له، ثم تجد بعضاً من المتأخرين، رتبة، وطبقة، وقيمة، عن الأولين يحاولون هز الثقة في الصحيح.

ولعل القصد من وراء ذلك؛ نزع هالة الاحترام والتبجيل والتوقير المتوارثة عبر العصور للصحيحين، وعلى رأسهما: صحيح الإمام البخاري، معللين ذلك: أن البخاري قد خرّج عن رواة تكلم فيهم النقاد، غافلين، أو غير واقفين على تصريحه، بأنه رحمه الله تعالى لا يخرج إلا ما صح عنده من حديث من يروي عنه، فقال: (كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه).

كما أنه رحمه الله تعالى أيضاً يخرج لمن تُكلم فيه إذا تابعه عاضد أو متابع، كما نص على ذلك الحافظ في الهدي قال: ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع، وقد وضحت ذلك في هذا البحث. وقد اتبعت في كل ما سبق المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي.

أسئلة البحث:

يجيب البحث عن العديد من التساؤلات، منها: هل صح الحديث؟ كيف يخرج البخاري في الصحيح لرواة قد تكلم النقاد فيهم؟ وهل صرح البخاري فعلاً بأن كل رجل لا

يعرف صحيح حديثه من سقيمه لا يروي عنه؟ وما القول في تضعيف رجلين من رجال هذا الحديث؟

حدود البحث:

دراسة حديث أبي هريرة: «بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرَفتهم، خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى...» الحديث.

الدراسات السابقة:

رأيت بحثًا للأستاذ الألباني - رحمه الله تعالى- (هكذا سماه) في سلسلته الضعيفة يطعن في الحديث ويقول: شاذ؛ بل منكر، أخرجه البخاري من طريق محمد بن فليح: حدثنا أبي قال: حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعًا.

وسيأتي بقية كلامه والرد عليه بعد تخريج الحديث وبيان رجاله، والنظر في الخلاف، والحكم على الحديث إن شاء الله تعالى.

كما رأيت أسطراً له أيضًا في كتابه: ضعيف الترغيب والترهيب، وقال: منكر.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث، المنهج الاستقرائي، والتحليلي والنقدي

خطة البحث: يشتمل البحث على مبحثين:

المبحث الأول بعنوان: دراسة حديث البحث دراية، ويشتمل على أربعة مطالب:

الأول: تخريج الحديث.

الثاني: دراسة رجال الأسانيد.

الثالث: النظر في الخلاف، والترجيح.

الرابع: في الحكم على الحديث.

المبحث الثاني بعنوان: الرد على الأستاذ الألباني.

وفي الخاتمة: تحدثت عن الخلاصة، وأعقبت ذلك بقائمة بأهم المصادر والمراجع.

وقد حرصت على أن يكون البحث مكتوبًا بأسلوب سهل، وعبارة واضحة، وتأصيل للمعلومة، حتى يؤدي البحث الغرض الذي كتب من أجله، وهو المساعدة في نصرة السنة النبوية، وفهمها، ودفع الإشكالات التي قد ترد على بعضها، والذب عن الصحيح.

وقبل ذلك كله، إرضاءً لله تعالى، ونصرة لنبيه سيدنا محمد ﷺ، وأملاً في أن أنال شفاعته يوم القيامة، وطمعًا في شربة من يده الشريفة؛ كي لا أظمأ بعدها أبداً، حتى يمنّ الله تعالى عليّ، فيرحمني، ويكرمني بدخول جنته، ودار كرامته؛ تفضلاً، ومنّاً، فهو الكريم الذي إذا أعطى فلا حدود لعطائه، وهو ولي ذلك وأهله، فهو سبحانه أهل التقوى وأهل المغفرة، وما ذلك على الله بعزيز، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأرجو ممن يستفيد من هذا البحث أن يشملني، ووالدي، وأهلي، وإخوتي، وأولادي، ومشايخي، وكل من له حق عليّ بدعوة صالحة، علها تكون سببًا من النجاة من النار.

والحمد لله رب العالمين

أ. د / عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

الأستاذ في تخصص الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة في تخصص الحديث وعلومه

الثلاثاء، التاسع عشر من شهر ربيع الأول من العام ١٤٤٥ من هجرة النبي محمد ﷺ

الثالث من شهر أكتوبر سنة ٢٠٢٣من ميلاد السيد المسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي: حدثنا محمد بن فليح: حدثنا أبي قال: حدثني هلال، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهِ، قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى.

ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ؟ قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهِ، قُلْتُ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ».(١)

(١) قال الخطابي: الهمل من النعم: ما لا يرعى ولا يستعمل، يترك مهملا لا يتعهد حتى يضيع ويهلك، وقد يكون المهمل أيضًا بمعنى الضوال. أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ٣/ ٢٢٧٦ والحديث أخرجه في كتاب الرقاق باب في الحوض ٨/ ١٢١ ح رقم ٦٥٨٧ الطبعة السلطانية.

المبحث الأول: دراسة حديث الباب دراية

المطلب الأول: التخريج:

قال ابن كثير: انفرد به البخاري.[١]

قال الحافظ: قد ضاق مخرجه على الإسماعيلي، وأبي نعيم وسائر من استخرج على الصحيح؛ فأخرجوه من عدة طرق، عن البخاري، عن ابراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن أبيه.[٢]

وقال الحافظ العيني: الحديث أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم.[٣]

قال ابن هبيرة عقب ذكره لحديث الباب[٤]: هذا الحديث قد سبق في مسند ابن مسعود[٥]، وفي مسند حذيفة[٦]، وفي مسند سهل بن سعد[٧]، وفي مسند أنس بن مالك.[٨]

---

(١) البداية والنهاية ١٩/ ٤٦٠

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١/ ٤٧٤

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣/ ١٤٢

(٤) يقصد باب الحوض من كتاب الرقاق

(٥) يقصد الحديث رقم ٦٥٧٦ من كتاب الرقاق باب الحوض

(٦) يقصد الحديث رقم ٦٥٧٦ من كتاب الرقاق باب الحوض، وقد ذكره متابعة لحديث ابن مسعود السابق

(٧) يقصد الحديث رقم ٦٥٨٣، ٦٥٨٤ من كتاب الرقاق باب الحوض

(٨) يقصد الحديث رقم ٦٥٨٢ من كتاب الرقاق باب الحوض، الإفصاح عن معاني الصحاح ٧/ ٢٠١

المطلب الثاني: بيان حال رجال الإسناد:

إبراهيم بن المنذر الحزامي أبو إسحاق المدني ينتهي نسبه إلى السيدة خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ، روى عن مالك، وابن عيينة، والوليد بن مسلم، وابن وهب وغيرهم. روى عنه البخاري، وابن ماجه، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وغيرهم[١]، كتب عنه ابن معين، قال عثمان بن سعيد: ورأيت يحيى بن معين يكتب عن إبراهيم بن المنذر الحزامي من أحاديث ابن وهب، ظننتها المغازي[٢]، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال صالح ابن محمد: صدوق[٣]، وقال أبو حاتم: صدوق[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال ابن حجر صدوق، تكلم فيه أحمد؛ لأجل القرآن، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين[٦]، قلت أي: ومائتين. وقال الذهبي: صدوق.[٧]

قال المزي: قال زكريا بن يحيى الساجي: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد؛ ليسلم عليه، فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أَبي دؤاد[٨]، قاصداً من المدينة،

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٦٦ ت رقم ٣٠٠

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي صـ ٧٨ ت رقم ١٨٣

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٦٦ ت رقم ٣٠٠

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ١٣٩ ت رقم ٤٥٠

(٥) الثقات لابن حبان ٨/ ٧٣

(٦) تقريب التهذيب صـ ٩٤ ت رقم ٢٥٣

(٧) الكاشف ١/ ٢٢٥ ت رقم ٢٠٨

(٨) هو أحمد بن أبي دؤاد القاضي. جهمي بغيض، قلما روى وقال الخطيب: ولي القضاء للمعتصم والواثق وكان موصوفا بالجود وحسن الخلق ووفور الأدب غير أنه أعلن بمذهب الجهمية وحمل السلطان على =

عنده مناكير.[١]

وقال الخطيب: أما المناكير فقل ما توجد في حديثه، إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه.[٢]

وقال الدارقطني: ثقة[٣]، **قلت:** وكان قد ذكره أيضاً في السنن، وقال عقب الحديث الذي هو في إسناده: **صحيح**، مما يدل عن أن رواته-ومنهم إبراهيم بن المنذر- لم ينزلوا عند درجة ثقة[٤]. فهذا تعديل فعلي بجوار التعديل القولي، وقال الخطيب: كان ثقة، ورد بغداد وحدث بها[٥]، وقال أبو الوليد الباجي: قال ابن وضاح لقيته بالمدينة وهو ثقة[٦]. وقال الذهبي في السير: الإمام، الحافظ، الثقة، أبو إسحاق القرشي[٧]، وكان قد ذكره في الميزان، وعلّم أمامه بعلامة (صح) - مما يعني استقرار قول الذهبي عليه بتوثيقه، وأنه قد تكلم فيه بلا حجة - وقال: حافظ،

=

امتحان الناس بخلق القرآن. قال الدارقطني: هو الذي كان يمتحن العلماء في زمانه، ويقال: إن أحمد بن حنبل كان يطلق عليه الكفر، وقال النديم: كان من كبار المعتزلة ممن جرد في إظهار المذهب والذب عن أهله والعناية به، توفي أحمد سنة أربعين ومئتين من فالج أصابه. لسان الميزان ١/ ٤٥٨ ت رقم ٥٠٦

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢/ ٢١٠ ت رقم ٢٤٩

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ١٢٢

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني صـ ٨٧

(٤) سنن الدارقطني كتاب الطهارة باب الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع (١/ ٢٢٨ ح رقم ٤٥٤

(٥) تاريخ بغداد ٧/ ١٢٢ ت رقم ٣١٨٨

(٦) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ١/ ٣٥٠ ت رقم ٤٦

(٧) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٩ ت رقم ٢٥٥

من شيوخ الأئمة، وثقه ابن معين، وكتب عنه، وهو من أقرانه، وقال أبو حاتم: صدوق، إلا أنه خلط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل فسلم عليه فما رد عليه.[١]

قلت: الرجل ثقة، وقد جاز القنطرة، أما المناكير فقلما توجد في روايته، وإذا وجدت فليست منه، بل إن الأمر كما قال الخطيب: أما المناكير فقل ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ممن روى عنهم من الشيوخ.

أما سبب عدم رضا الإمام أحمد عنه؛ لأنه قال بخلق القرآن، وأجاب السلطان في ذلك، فقد كان يدخل على أحمد بن أبي دؤاد، ومن وصفه من النقاد بالصدوق لم يذكر السبب الذي من أجله جعله ينزل عن درجة التوثيق. ومما يدل على توثيق الرجل: توثيق أكثر من ناقد له كما مر، (ابن معين، الدارقطني، الخطيب، أبو الوليد الباجي، الذهبي) بالإضافة لإخراج البخاري كثيراً له في الصحيح.

وكان البخاري قد صرح بأنه لا يروي إلا من كان عنده ثقة. حيث قال: كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه.[٢] وفي موضع آخر قال: زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه.[٣] وفي موضع آخر قال: ابن أبي ليلى صدوق، ولكن لا نعرف صحيح حديثه من سقيمه ولا أروي عنه شيئاً.[٤] إذا فالرجل ثقة، قد جاوز القنطرة كما

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٦٧ ت رقم ٢٢٢

(٢) العلل الكبير للترمذي صـ ٣٩٤

(٣) العلل الكبير للترمذي صـ ٣٨٩

(٤) سنن الترمذي ٢/ ١٩٨ عقب الحديث رقم ٣٦٤ وهو في كتاب الصلاة باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً.

مر.

قال التاج السبكي في طبقات الشافعية: إمام ثقة جليل، وكان حصل عند الإمام أحمد رضي الله عنه منه شيء؛ لأنه قيل خلط في مسألة القرآن، كأنه مجمح[١]، في الجواب، قلت:-

القائل السبكي- وأرى ذلك منه تقية وخوفاً، ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل.[٢]

محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي ويقال: الخزاعي أبو عبد الله المدني.

روى عن: أبيه وموسى بن عقبة وهشام بن عروة وسواهم، وعنه: ابن أخيه عمران بن موسى بن فليح، ومحمد بن الحسن بن زبالة، وإبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهم.[٣]

سئل أبو زرعة عنه، فحرك رأسه، وقال: واهي الحديث هو، وابنه محمد بن فليح جميعاً واهيان[٤]، وقال معاوية ابن صالح بن عبيد الله الدمشقي قال سمعت يحيى بن معين يقول: فليح بن سليمان ليس بثقة ولا ابنه[٥]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان يحيى بن معين يحمل على محمد بن فليح بن سليمان، فقلت لابي: فما قولك فيه؟ قال: ما به بأس، ليس بذاك

---

(١) قال ابن فارس: جمح، الجيم والميم والحاء أصل واحد مطرد، وهو ذهاب الشيء قدما بغلبة وقوة معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٧٦، قلت: والمعنى أن الرجل حُمل حملاً على القول بخلق القرآن، كغيره ممن أجاب تحت السيف؛ لذا كان تعليق التاج السبكي على صنيع الإمام أحمد معه.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٨٢ ت رقم ١٨

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٦ ت رقم ٦٦١

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي صـ ١٥٤ ت رقم ٢١٢

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٥٩ ت رقم ٢٦٩

القوى[١]. وفي رواية ابن محرز قال: سمعت يحيى يقول: فليح بن سليمان ضعيف، وابنه مثله.[٢]

وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الدارقطني ثقة[٤]، وقال الحافظ: صدوق يهم من التاسعة مات سنة سبع وتسعين ومائة.[٥]

* **خلاصة القول في محمد بن فليح**: بعد نقل أقوال النقاد في محمد بن فليح، فإنه قد ظهر لي أن الرجل لم يؤثر عنه كذبًا في الحديث، ولا يعرف بالتدليس، ولم يتهم بما يطعن في عدالته، ولم يذكر من ضعفه سبب ذلك، كما أن الدارقطني قد وثقه، وذكر حديثا له في السنن قال عقبه: إسناده ثابت[٦]. وروايته هنا عن أبيه، وأهل البيت أدري بحديثهم.

وقد عد ابن رجب رواية الرجل عن أهل بيته صحيحة، فقال: وأبو عبيدة، لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه أخذها عن أهل بيته، فهي صحيحة عندهم.[٧]

وكان ابن شاهين يعد بلدي الرجل من مرجحات قبول قول الناقد في الراوي، فقال في ترجمة ليث بن أبي سليم: مدحه أحمد بن حنبل ووثقه بقوله: حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره؛ لأنه من بلده.[٨] وقال في ترجمة ابن لهيعة: والقول في ابن لهيعة

---

(١) المصدر السابق

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١/ ٦٩

(٣) الثقات لابن حبان ٧/ ٤٤٠

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني صـ ٢٦٧ ت رقم ٤٦٥

(٥) تقريب التهذيب صـ ٥٠٢ ت رقم ٦٢٢٨

(٦) سنن الدارقطني كتاب الصيام باب الاعتكاف ٣/ ١٨٣ ح رقم ٢٣٥٤

(٧) فتح الباري لابن رجب ٨/ ٣٥٠

(٨) المختلف فيهم صـ ٦٥

عندي قول أحمد بن صالح، لأنه من بلده ومن أعرف الناس به، وبأشكاله من المصريين.[١] فكيف بمن يروي عن أبيه؟!

كما أن البخاري قد أخرج له محتجًا به في الصحيح مما يعني تصحيح هذه الراوية عنده، فقد قال: كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه.[٢] وهو قد روى عنه هنا، وعليه فالرجل روايته هنا صحيحة، وقد اكتسب التوثيق الفعلي؛ لاحتجاج البخاري به. وعليه: فالرجل **مختلف فيه**، لكن روايته هنا صحيحة؛ لأنها عن أبيه كما تقرر.

فليح بن سليمان بن أبي المغيرة، الخزاعي، ويقال، الأسلمي، أبو يحيى المدني، مولى آل زيد بن الخطاب، واسم فليح: عبد الملك، وفليح لقبه.

روى عن: الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وهلال بن أبي ميمونة وسواهم، وعنه: ابنه محمد بن فليح بن سليمان ويونس بن محمد المؤدب، وأبو الربيع الزهراني وأبو عامر العقدي، وغيرهم. قال النسائي: ضعيف[٣]. وفي الضعفاء والمتروكين قال: ليس بالقوي مدني.[٤] قال يحيى بن معين: فليح بن سليمان ضعيف[٥]، وفي رواية الدوري قال: سمعت يحيى وذكر فليح ابن سليمان، فلم يقو أمره.[٦]

---

(١) المختلف فيهم صـ ٤٧

(٢) العلل الكبير للترمذي صـ ٣٩٤

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣/ ٣١٧ وما بعدها ت رقم ٤٧٧٥

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي صـ ٨٧ ت رقم ٤٨٦

(٥) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز ١/ ٦٩ وسؤالات ابن الجنيد صـ ٤٧٣ ت رقم ٨١٧

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٣/ ١٧١ ت رقم ٧٦٦

وقال علي بن المديني: كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين[١]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٢]، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي[٣]، وقال الآجري: قلت لأبي داود: قال يحيى بن معين: عاصم ابن عبيد الله، وابن عقيل، يعني عبد الله بن محمد بن عقيل، وفليح لا يحتج بحديثهم. قال: صدق.[٤]

وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي: أحد العلماء الكبار، احتجابه في الصحيحين، وقال الساجي: يهم وإن كان من أهل الصدق، وأصعب ما رمى به ما ذكر عن ابن معين، عن أبي كامل[٦]، قال: كنا نتهمه، لأنه كان يتناول من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: -القائل الذهبي- قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحاً في غير ما حديث. وقال الدارقطني: يختلفون فيه، ولا بأس به.[٧] قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: والله أبا كامل مظفراً بن مدرك يقول: فليح كلنا نتهمه؛ لأنه يتناول أصحاب الزهري، وسمعت يحيى بن معين يقول: فليح صالح، وليس حديثه بذاك الجائز.[٨] وقال الحاكم أبو عبد

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني صـ ١١٧ ت رقم ١٣٧

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي صـ ١١١ ت رقم ٩٣

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ٨٤ ت رقم ٤٧٩

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣/ ٣٢١ ت رقم ٤٧٧٥

(٥) الثقات لابن حبان ٧/ ٣٢٤

(٦) هو مظفر بتشديد الفاء المفتوحة ابن مدرك الخراساني أبو كامل، نزيل بغداد، ثقة متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة، من صغار التاسعة مات سنة سبع ومائتين. التقريب صـ ٥٣٥ ت رقم ٦٧٢٢

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٥ ت رقم ٦٧٨٢

(٨) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثالث - ط الفاروق ٢/ ٣٥٠

الله: اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره.[١]

وقال ابن عدي: ولفليح أحاديث صالحة يرويها، يروي عن نافع، عنِ ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أَبِي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل: أَبِي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري فِي صحيحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أَبِي أنيسة، وَهو عندي: لا بأس به.[٢]

قلت: لم يذكر في الكامل حديث الباب، إذ من عادته أن يذكر الأحاديث التي أنكرت على الراوي في ترجمته، كما قال الحافظ في الهدي، ونصه: «وقال ابن عدي في الكامل: ومن عادته فيه أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة، أو على غير الثقة».[٣] وكذا العقيلي في الضعفاء[٤]، وقال في التقريب:

صدوق كثير الخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة.[٥] وقال في الهدي عن فليح: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق.[٦]

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٤ ت رقم ٥٥٣

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٤٤

(٣) هدي الساري صـ ٤٢٩

(٤) الضعفاء الكبير ٣/ ٤٤٦

(٥) تقريب التهذيب صـ ٤٤٨ ت رقم ٥٤٤٣

(٦) هدي الساري صـ ٤٣٥

*** خلاصة القول في فليح بن سليمان:**

بعد نقل أقوال النقاد في فليح بن سليمان، تبين أن أصعب ما رمي به فليح بن سليمان أنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ، قال ابن القطان الفاسي: وأضعف مَا رُمي بِهِ مَا ذكر عَن يحيى بن معين، عن أبي كامل: مظفر بن مدرك قال: كنا نتهمه؛ لأنه كان يتناول من أصحاب النبِي ﷺ[(١)]، وكذا نقل ابن الملقن في البدر المنير عن أبي كامل وابن القطان.[(٢)]

لكن عند مراجعة النقل عن أبي كامل مظفر بن مدرك، تبين أن النقل عنه قد اختلف عليه، فمرة: أن فليحًا كان يتناول من أصحاب الزهري، ومرة: أنه كان يتناول من أصحاب مالك، ومرة: أنه كان يتناول من أصحاب النبي ﷺ.

وقد رجح أبو داود أنه كان يتناول من أصحاب مالك لا الزهري، ولم يتعرض لكون فليحًا يتناول من أصحاب النبي ﷺ، قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود: أبلغك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى ابن معين. قال: كان أبو كامل مظفر بن مدرك يتكلم في فليح، قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري. قال أبو داود: وهذا خطأ، عندي يتناول رجال مالك.[(٣)]

فلعل ذكر تناول فليحًا من أصحاب النبي ﷺ تصحيف، وهو ما رجحه الحافظ في التهذيب، فقال: وقال ابن القطان أصعب ما رمى به ما روى عن يحيى بن معين عن أبي كامل، قال: كنا نتهمه؛ لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ كذا ذكره، وهكذا ابن القطان في كتاب البيان له، **وهو**

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٤/ ٣٧

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٣/ ٥٠٩

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣/ ٣٢٠

من التصحيف الشنيع الذي وقع له، والصواب: ما تقدم، قال: ثم رأيته مثل ما نقل ابن القطان في رجال البخاري للباجي[(١)]، فالوهم منه.[(٢)]

قلت: وعليه فما ضُعف الرجل بسببه لم يثبت؛ إذ الكلام في أصحاب مالك أو الزهري لا يقتضي رد حديث الراوي، كما أن فليحاً لم يؤثر عنه كذب أو تدليس؛ حيث لم يطعن فيه أحد بذلك.

كما لم ينص أحد من النقاد على الطعن في عدالته، فمن طعن فيه لم يذكر سبب الجرح.

كما أن إخراج الشيخين له في الأصول يقوي أمره[(٣)]، وكذا عدم إخراج ابن عدي حديث الباب في ترجمته في الكامل يؤيد صحة رواية البخاري، كما أن البخاري نفسه لم يكن يروي حديث إلا من تأكد من صحة ما يرويه عنه، والقاعدة التالية يُلجأ إليها عندما يكون هناك رواة قد تكلم فيهم، وترد كذلك على من يذكر أن البخاري يروي عن الضعفاء، وتبين أن البخاري لا يروي إلا عن مَن يميز أحاديثه الصحيحة من غيرها، وبالتالي فلا مطعن عليه في إخراجه حديث الرواة المختلف فيهم.

قال البخاري رحمه الله تعالى: كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه.[(٤)] وفي موضع آخر قال: زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا

---

(١) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ٣/ ١٠٥٤ ت رقم ١٢٣٤

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٤ ت رقم ٥٥٣

(٣) قال الحافظ في الهدي صـ ٤٣٥: احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً، وهو حديث الإفك.أ.هـ

(٤) العلل الكبير للترمذي صـ ٣٩٤

يدرى صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه[١]. وفي موضع آخر قال: ابن أبي ليلى صدوق، ولكن لا نعرف صحيح حديثه من سقيمه ولا أروي عنه شيئًا.[٢] وعليه: فرواية حديث الباب صحيحة لا شائبة فيها.

وقال ابن شاهين: ذكر فُليح بن سليمان، والخلاف فيه، إن يحيى بن معين قال في رواية محمد بن أحمد بن الجنيد عنه: قال أبو كامل: فليح بن سليمان، ليس بشيء، وقد أدركه أبو كامل. وقال ابن معين: ثقة، قال أبو حفص: وهذا الخلاف يوجب التوقيف فيه، وهو إلى الثقة، أقرب، وحديثه جيد قليل المنكر، والقول فيه: قول يحيى عن نفسه: هو ثقة، والله أعلم.[٣] وعليه فبالنظر لكل ما سبق فيكون فليحًا: **مختلف فيه.**

* يتبقى سبب حنق النقاد على فليح بن سليمان، وهو ما أشار إليه الحافظ عن الطبري بقوله: وقال الطبري ولاه المنصور على الصدقات؛ لأنه كان أشار عليهم بحبس بني حسن لما طلب محمد بن عبد الله بن الحسن.[٤]

قلت: فلعل هذا هو السبب الذي من أجله ضُعف حديثه، إذ كيف يكون سببًا في حبس واحد من آحاد المسلمين فضلاً عن أن يكون من آل بيت النبي ﷺ؟!

ولما رجعت لتاريخ الأمم والملوك للطبري لمعرفة أصل هذا الأمر، فقد وجدت التالي:

---

(١) العلل الكبير للترمذي صـ ٣٨٩

(٢) سنن الترمذي ٢/ ١٩٨ عقب الحديث رقم ٣٦٤ وهو في كتاب الصلاة باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيًا.

(٣) المختلف فيهم صـ ٦١، ٦٢

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٤ ت رقم ٥٥٣

قال الطبري: ولما طال على المنصور[١]، أمره[٢]، ولم يقدر عليه، وكان عبدُ الله بْن حسن محبوس، قال عبد العزيز بْن سعيد، [٣] لأبي جعفر: يا أمير المؤمنين، أتطمع أن يخرج لك محمد وإبراهيم، وبنو حسن مخلون![٤] والله للواحد منهم أهيب في صدور الناس من الأسد!

قَالَ: فكان ذلك الذي هاجه على حبسهم، قَالَ، ثم دعاه[٥]، فقال: من أشار عليك بهذا الرأي؟[٦] **قَالَ: فليح بْن سليمان.**

فلما مات عبد العزيز بن سعيد- وكان عينا لأبي جعفر، ووليا على الصدقات، وضع فليح بْن سليمان في موضعه، وأمر أبو جعفر بأخذ بني حسن.[٧]

---

(١) أي الخليفة أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي الخليفة العباسي ت ١٥٨ هـ السير ٧/ ٨٣.

(٢) أي محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (النفس الزكية) ثقة من السابعة، قتل سنة ١٤٥هـ وله ثلاث وخمسون، وكان خرج على المنصور، وغلب على المدينة، وتسمى بالخلافة، فقتل. التقريب صـ ٤٨٧ ت رقم ٦٠١٠

(٣) أحد عيون أبي جعفر المنصور، ووالية على جمع الصدقات من الناس، كما يدل السياق.

(٤) أي ليس معهم أحد؛ وكان السبب في حنق أبي جعفر المنصور على محمد بن عبد الله بن حسن وأخوه إبراهيم، ما ذكره الطبري أن أبا جعفر همه أمر محمد وإبراهيم ابني عبد الله بْن حسن بْن حسن بْن علي بْن أبي طالب وتخلفهما عن حضوره، مع من شهده من سائر بني هاشم عام حج، في حياة أخيه أبي العباس. وكان ذلك سنة ست وثلثين ومائة. تاريخ الطبري ٧/ ٥٢٣ وللسبب الذي ذكره ابن حجر قبل قليل في التقريب

(٥) أي دعا المنصورُ عبدَ العزيز بن سعيد، واليه على الصدقات وأحد عيونه بين الناس.

(٦) أي اقترح عليه أن يحث أبا جعفر المنصور على حبس محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم.

(٧) تاريخ الطبري ٧/ ٥١٧

إذا فقد كان سبب اقتراح فليح بحبس محمد بن عبد الله بن حسن وأخيه، هو ما كان من الأول؛ حيث نادى نفسه خليفة، وغلب على المدينة، فخاف فليحاً أن تكون فتنة بسبب ذلك، فاقترح اقتراحه الذي نقله عبد العزيز بن سعيد عين المنصور على الناس، إلى المنصور فأخذ به المنصور. ولله الأمر.

ومثل هذا الصنيع ذلك لا يرد حديث الراوي؛ لأنه إنما فعل ذلك خوفاً على استقرار الحكم، وأن لا تكون فتنة، فتراق الدماء، خصوصاً بعدما صارت الغلبة لآل العباس.

وإذا كنا نقبل رواية المبتدعة المكفرين ببدعتهم، طالما أن روايتهم لم تكن تقوي بدعتهم، ولم يكونوا يستحلون الكذب، ولا ينكرون أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة. كما نص على ذلك السيوطي في تدريب الراوي[١]، وهذا لم يقع من فليح. فإنه لا مانع من قبول حديث فليح.

وما صنعه كان خوفه على استقرار الدولة، وقد كافأه المنصور بتوليته الصدقات خلفاً لعبد العزيز بن سعيد بعد موته.[٢]

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٣٨٤

(٢) أما سبب خروج النفس الزكية ومناداته بنفسه خليفة للمسلمين: أن أبا جعفر نفسه كان قد بايع النفس الزكية خليفة للمسلمين عقب سقوط الدولة الأموية، فيروي الطبري في تاريخه أن أبا جعفر همه أمر محمد وإبراهيم ابني عبد الله بْن حسن بْن حسن بْن علي بْن أبي طالب وتخلفهما عن حضوره، مع من شهده من سائر بني هاشم عام حج في حياة أخيه أبي العباس، ومعه أبو مسلم، وقد ذُكر أن محمداً كان يذكر أن أبا جعفر ممن بايع له ليلة تشاور بنو هاشم بمكة فيمن يعقدون له الخلافة حين اضطرب أمر بني مروان مع سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هنالك. تاريخ الطبري ٧/ ٥١٧

كما أن ما أخرجه البخاري لفليح أكثره في المناقب وبعضها في الرقائق.[١]

وإخراج البخاري لفليح وقد تُكلم فيه، برغم كل ما سبق لتبرئة ساحته؛ فإن ذلك -كما قال الحافظ في الهدي: يكون في باب من له متابع أو عاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.[٢] والله تعالى أعلم وأعز وأحكم.

هلال هو ابن علي بن أسامة ويقال: هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال القرشي المدني، روى عن: أنس بن مالك، وعبد الرحمن بن أبي عمرة، وعطاء بن يسار وسواهم، وعنه: روى عنه: عبد العزيز بن الماجشون، وفليح بن سليمان، ومالك بن أنس وغيرهم. قال النسائي: ليس به.[٣] قال أبو حاتم: يكتب حديثه وهو شيخ[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وهو الذي يروي عنه فليح، ويقول هلال بن علي مات في آخر ولاية هشام بن عبد الملك.[٥] وقال الحافظ في التهذيب: وقال الدارقطني: هلال بن علي ثقة، وقال مسلمة في الصلة ثقة قديم.[٦] وقال في التقريب: ثقة من الخامسة مات سنة بضع عشرة أي ومائة.[٧]

عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني القاص، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، روى عن: أبي ذر وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وزيد بن ثابت وأبي هريرة، وجماعة، وروى عنه: هلال بن

---

(١) هدي الساري صـ ٤٣٥

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري صـ ٣٦٥

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٠/ ٣٤٣ ت رقم ٦٦٢٦

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٧٦ ت رقم ٣٠٠

(٥) الثقات ٥/ ٥٠٥

(٦) تهذيب التهذيب١١/ ٨٢ ت رقم ١٣٣

(٧) تقريب التهذيب صـ ٥٧٦ ت رقم ٧٣٤٤

علي وزيد بن أسلم وشريك بن أبي نمر، وآخرون، وقال أبو زرعة والنسائي ثقة.[١] وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث[٢]، وقال يحيى بن معين، وأبو حاتم: ثقة.[٣] وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة.[٤] وقال ابن حبان: قدم الشام وكان أهلها يكنونه بأبي عبد الله، وقدم مصر وكان أهلها يكنونه بأبي يسار، وكان صاحب قصص وعبادة وفضل، مات سنة ثلاث ومائة، وكان مولده سنة تسع عشرة، وكان موته بالإسكندرية، وبها دفن، وكان له يوم مات: أربع وثمانين سنة[٥]. وقال الحافظ: ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك.[٦]

أبي هريرة الدوسي، صاحب رسول الله ﷺ، وأكثرهم حديثاً عنه، قال الحافظ: والمعتمد في وفاة أبي هريرة قول هشام بن عروة: مات سنة سبع وخمسين.[٧]

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٧ ت رقم ٤٠٠

(٢) الطبقات الكبرى ٧/ ١٧١ ت رقم ١٥٤٣

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣٣٨ ت رقم ١٨٦٧

(٤) تاريخ الثقات للعجلي صـ ٣٣٤ ت رقم ١١٣٥

(٥) الثقات لابن حبان ٥/ ١٩٩

(٦) تقريب التهذيب صـ ٣٩٢ ت رقم ٤٦٠٥

(٧) انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/ ١٧٦٨ ت رقم ٣٢٠٨، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٦/ ٣١٣ ت رقم ٦٣٢٦، الإصابة ٧/ ٣٤٨

المطلب الثالث: النظر في الخلاف:

الحديث إسناده صحيح لغيره، ولا يضر ما قيل في محمد بن فليح، فقد روى الحديث عن أبيه، وأهل البيت أدري بحديثهم، وعليه فتصحيح حديثه هنا مقيد؛ لروايته عن أبيه.

أما أبوه: فقد رجح ابن شاهين توثيقه، وقد نقل توثيق ابن معين له في إحدى رواياته عنه، وقد احتج به البخاري، فاكتسب التوثيق الضمني، أو الفعلي، وبانضمام ما قيل فيه مما سبق في ترجمته من الاختلاف في توثيقه، فيكون فليحاً مختلف فيه، والمختلف فيه حديث حسن، قال ابن القطان عن أحد الرواة: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن.(١)

كما أن الحديث له شواهد وإن اختلفت ألفاظها، قال ابن هبيرة: هذا الحديث قد سبق في مسند ابن مسعود، وفي مسند حذيفة، وفي مسند سهل بن سعد، وفي مسند أنس بن مالك.(٢)

وطالما أنه استقر لدي أن فليحاً في درجة الحسن، فإن الحديث يرتقي بمجموع هذه الشواهد للصحيح لغيره. قال الحافظ في الهدي: محصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع. أ. هـ.(٣)

ومن المعلوم عند أهل هذا الشأن أن الحديث يرتقي بالمتابعات، والشواهد الصحيحة للصحيح لغيره أو الحسن لغيره، على حسب قوة المتابع أو الشاهد، فكذلك حديث الباب

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٧٦٨ ت رقم ٣٥٤٦ طبعة جمعية دار البر. دبي وانظر: بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٧، ٤/ ٦٣٦، ٤/ ٤٢٠، ٤/ ٦٧٨

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح ٧/ ٢٠١ وقد سبق تخريج هذه الروايات في بداية البحث فارجع إليه إن شئت

(٣) هدي الساري صـ ٣٤٧

يرتقي بذلك للصحيح لغيره.

فإنه إذا كان الضعيف بشروطه يرتقي للحسن لغيره بالمتابع أو الشاهد فمن باب أولى حديث الباب، قال السخاوي: والحسن قسمان: أحدهما المسمى بالحسن لغيره وهو: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا يتهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.(١)

قلت: فعد السخاوي الشاهد بشروطه مما يرقي الحديث، وقد توسع ابن القطان في جواز كون الشاهد من القرآن الكريم، وقد استحسن ذلك الحافظ رحمه الله تعالى.

قال السخاوي: قد قال النووي رحمه الله في بعض الأحاديث: وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة، فمجموعها يقوي بعضه بعضاً، ويصير الحديث حسناً ويحتج به(٢)، وسبقه البيهقي في تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة.

قال: وظاهر كلام أبي الحسن ابن القطان يرشد إليه، فإنه قال: هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن. واستحسنه شيخنا.(٣)

بل إن السخاوي اعتبر الشاهد بشروطه مما يرفع نكارة الحديث الفرد، فقال: في تعريف الحديث المنكر: والمنكر الحديث الفرد، وهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه، فلا متابع له فيه، بل ولا شاهد.(٤)

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٩١ بتصرف يسير

(٢) المجموع شرح المهذب ٧/ ١٩٧

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٩٤

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٤٩

المطلب الرابع: الحكم على الحديث:

لكل ما سبق فالحديث صحيح لغيره، توافرت فيه شروط الحسن والترقية.

المبحث الثاني: الرد على الأستاذ الألباني:

قال الأستاذ الألباني معلقًا على حديث الباب: شاذ؛ بل منكر، أخرجه البخاري من طريق محمد بن فليح: حدثنا أبي قال: حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال: قلت: وهذا إسناد غريب، تفرد به البخاري دون مسلم وسائر أصحاب الصحيح.

قلت: من المعلوم أن تفرد البخاري بإخراج رواية ما، لا يعني ضعفها ولا شذوذها؛ طالما لا توجد هناك مخالفة قادحة، كما هو مقرر عند أهل هذا الشأن، ثم وضح كلامه، فقال: **وعلته عندي في إسناده ومتنه.**

أما الإسناد: ففيه فليح بن سليمان -كما ترى-؛ وهو كما قال الحافظ نفسه في التقريب: صدوق كثير الخطأ.

قلت: مثل هذا الصنيع من الاكتفاء في الحكم على الراوي المتكلم فيه بترجمته من تقريب التهذيب، ليس من صنيع الراسخين في هذا التخصص.

فالأمر في فليح بن سليمان أشد من ذلك، والحافظ نفسه لم يذكر أن تقريب التهذيب من الكتب التي مات وهو عنها راض، حيث نقل السخاوي عنه ما يلي:

وقد سمعته -أي الحافظ- يقول: لست راضيا عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان". بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أتقيد بالذهبي، ولجعلته كتابا مبتكراً.

قال: بل رأيته في موضع أثنى على "شرح البخاري" و"التغليق" و"النخبة"، ثم قال: وأما سائر المجموعات، فهي كثيرة العدد، واهية العدد، ضعيفة القوى، ظامئة الروى.[1] وإن كان له

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ٢/ ٦٥٩

في تقريب التهذيب تحرير، قل نظيره في خلاصة ترجمة كثير من الرواة.

وقد سبق قبل قليل ما قمت بتحريره في ترجمة فليح، من أكثر من عشرين مصدراً ومرجعاً.

قال: وقريب منه ابنه محمد بن فليح: قال الحافظ أيضاً: صدوق يهم، وقال في ترجمته في مقدمة الفتح بعد أن ذكر الخلاف فيه: قلت: أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك، توبع على أكثرها عنده.

قلت: يبدو أن الأستاذ الألباني لم يقف على قول ابن شاهين في قبول رواية الرجل عن أهل بيته وعد ذلك من قرائن الترجيح في قبول رواية الراوي، كما يبدو أيضاً أنه لم يقف على قول البخاري رحمه الله: كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه.

كما أن الدارقطني قد وثقه، وذكر حديثا له في السنن قال عقبه: إسناده ثابت.

ثم رجع الأستاذ الألباني مرة أخرى لفليح، فقال: وقال في ترجمة (فُليح) بعد أن حكى الخلاف فيه أيضاً: قلت: -القائل ابن حجر- لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وانما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق. وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك، وقال الذهبي في الكاشف، وفي الضعفاء: قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي.

قلت: يبدو أن الرجل نسي أن ينقل قول الذهبي نفسه في فليح في ميزان الاعتدال، حيث قال: أحد العلماء الكبار، احتجابه في الصحيحين، وقال الساجي: يهم وإن كان من أهل الصدق.

قال: وأصعب ما رمى به ما ذكر عن ابن معين، عن أبي كامل، قال: كنا نتهمه، لأنه كان يتناول من أصحاب النبي ﷺ.

قلت: -القائل الذهبي- قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحاً في غير ما حديث. وقال الدارقطني: يختلفون فيه، ولا بأس به.[١] وقد سبق الرد على تناوله الصحابة، وكان من الأولى للأستاذ الألباني -طالما أنه يود التصدي للطعن في حديث في صحيح الإمام البخاري بكلام لم يُسبق إليهأن يكون طويل النفس في تراجم من هذه حاله، ولا يكتفى بمرجع أو مرجعين فقط لبيان حال من تكلم فيه وقد احتج به البخاري.

قال: ومما تقدم تعلم تساهل الحافظ في الفتح بعد الحديث، ورجال سنده كلهم مدنيون، وقد ضاق مَخْرجه على الإسماعيلي، وأبي نعيم وسائر من استخرج على الصحيح؛ فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه".

قال: قلت: ووجه التساهل واضح - بعد أن عرفت تضعيفه للوالد والولد، وخصوصاً الأول منهما؛ فلا جرم أن أَعْرَضنَ عن تخريجه أصحاب الصحاح الآخرون؛ كمسلم وأبي عوانة، وابن حبان وغيرهم.

قال: هذا ما يتعلق بالإسناد، وهو كما ترى ضعفاً ووهناً.[٢]

قلت: الرجل وولده ليسا ضعيفين كما ادعى الأستاذ الألباني، ولا نسلم للباحثين ممن نتولى الإشراف عليهم في رسائل التخصص والعالِمية أن يقوموا بترجمة راو مختلف فيه من مرجعين أو ثلاثة فقط، ونعده قصوراً في الهمة واستعجالاً للحصول على الدرجة العلمية، يتنافى مع طبيعة البحث العلمي الدقيق والمجرد عن الهوى.

ثم أين التساهل في كون مخرج الحديث قد ضاق على من استخرج على الصحيحين أو

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٥ ت رقم ٦٧٨٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٤/ ١٠٣١: ١٠٣٣

أحدهما؟! طالما أن الحديث قد ثبت عند صاحب الأصل، الذي نص على أنه ينتقي من حديث الراوي، وقد سبق النقل عنه في ثلاثة مواطن؛ ليؤكد هذه المعلومة، مع العلم أن الوالد وولده ليسا ضعيفين، وكان الحافظ قد وصف البخاري في التقريب بأنه: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.[١] في وصف انفرد به البخاري ولم يوصف به غيره.

قال: وأما ما يتعلق بالمتن: ففيه مخالفة لأحاديث الحوض الكثيرة جداً، وهي قد جاوزت الثلاثين حديثاً أو قريباً من ذلك عند البخاري وغيره ممن استوعبها- كالحافظ ابن أبي عاصم في الجزء الثاني من كتاب السنة، والبيهقي في كتاب البعث والنشور، ويمكن حصر المخالفة فيما يأتي:

أولاً: قوله: (بينا أنا نائم). فجعل القصة رؤيا منامية، والأحاديث كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة.

قلت: القول بأن هذه الرواية منكرة مجازفة لا دليل عليها، طالما أنه من الممكن بيانها، ومن غير تكلف، وَوجُهها بنفي النكارة عنها أن أقول: وما المانع أن تقع مرة مناماً، ومرة وهو قائم يوم العرض الأكبر؟! كما سيكون إن شاء الله تعالى، ويكون قد كان ذلك أيضاً مناماً، إذ نحن ما زلنا في انتظار يوم القيامة! ومن مات فقد قامت قيامته. نسأل الله تعالى لنا وللقارئ الكريم، وللأستاذ الألباني الستر والمغفرة والرحمة. اللهم آمين.

قال: ومن غرائب الحافظ ابن حجر أنه تأولها؛ فقال: بينا أنا نائم؛ كذا بالنون للأكثر، وللكشميهيني! قائم.. بالقاف، وهو أوْجَه، والمراد به: قيامه على الحوض يوم القيامة، ووُجِّه

---

(١) تقريب التهذيب صـ ٤٦٨ ت رقم ٥٧٢٧

الأول[١]، بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة.

قلت: هل من الغريب أن يقوم شارح الصحيح بتقريب النص لأفهام الناس، كي لا يتهم الصحيح بأنه يحوي المناكير، ومن غير تكلف، أو ليٍّ لعنق النصوص؟!

ألم تأت رواية الكشميهيني بلفظ: قائم؟! هل كان يريد الأستاذ الألباني أن يقول الحافظ بنكارة اللفظ حيث لم يسبقه إلى ذلك أساطين التخصص وجهابذة النقد، ولم يذكروا في الحديث أي نكارة؟! وهم من هم؟ ويُخفي رواية الكشميهيني التي تزيل الإشكال؟!

قال: قلت: هذا تأويل، والتأويل فرع التصحيح - كما يقول العلماء -، ولا بأس بمثله، لو كان الراوي له ثقة جبلاً في الحفظ، وهيهات هيهات.

قلت: إن صنيع الحافظ صنيع الراسخين في هذا العلم، أنه لا يلجأ للقول بالتعارض إلا إذا تعذر الجمع، وطالما أن الجمع ممكن فلا فائدة من هذا التعريض بفليح، اللهم إلا إذا كان الهدف المنشود هو الطعن في أحاديث صحيح البخاري. وليس الوقوف على الحقيقة.

ثم ... ألم ترد رواية أخرى صحيحة معتمدة للكشميهيني تنص على أنه قال: (بينا أنا قائم). وللقول بالجمع، قال الحافظ: فيه إشارة إلى أنه قد رأي في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة، وهذا الصنيع من الحافظ؛ واجتهاده للوقوف على روايات الصحيح؛ لرفع ما قد يتوهم إشكاله في روايات الصحيح؛ وذلك لأنه يرى أن البخاري ليس خصمًا له، فيحاول أن يتكلف لِلَمزِهِ واتهامه برواية المنكر أو الشاذ كما ادعى الأستاذ الألباني رحمه الله تعالى!

قال: ولو أننا سلمنا جدلاً بصحة هذا التأويل؛ فيرد عليه الوجوه التالية:

قال: ثانيًا: قوله: خرج رجل من بيني وبينهم -مرتين -، منكر أشد الإنكار **روايةً، ومعنى:**

---

(١) قلت: لم يقل الحافظ: ووجه الأول، بل قال: وتوجه الأولى، أي توجه الرواية الأولى.أ.هـ فتح الباري ١١/ ٤٧٤

أما الرواية: فلأنه مخالف لكل أحاديث الحوض عن أبي هريرة وغيره، وهي على ثلاث روايات بعد قوله ﷺ: "فأقول: يا رب! أصحابي، قال: فيقول ... وفي رواية ثانية: "فيقال"، زاد مسلم في رواية عن أبي هريرة فيجيبني ملك، فيقول: ... ".

قلت: ليست هناك أي نكارة ولا أشد نكارة كما ادعى الأستاذ، بل لا توجد أي مخالفة أصلاً ليقال بالنكارة! بل إن هناك تنوع لحال الناس يوم القيامة، حيث إنهم ليسوا على حالة واحدة، وهم يأتون زمراً زمراً، فهناك فريق يعرفهم النبي ﷺ بأسمائهم، وقد ارتدوا على أعقابهم، وهناك زمرٌ من الناس يعرفهم النبي صلى الله عليه بسيماهم التي يتميزون بها عن الأمم يوم القيامة، حيث إنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء.(١)

أما قوله: فيجيبني ملك، فلا مانع من أن يكون الملك على صورة رجل. أو حتى على صورته الحقيقية.

قال: وأما من حيث المعنى فواضح؛ لأن القائل هو: الله، والمبلغ هو: الملَك، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله غفل عن هذه الحقائق فقال: "المراد بالرجل: الملك الموكل بذلك، ولم أقف على اسمه، وهذا من الغرابة بمكان؛ فإن الرجل، لغة هو: الذكر البالغ من بني آدم، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة".

قلت: يا للعجب! هل من المستبعد أن يتصور للنبي ﷺ الملك على صورة رجل، وقد

---

(١) فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ترد عليَّ أمتي الحوض. وأنا أذود الناس عنه كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله»، قالوا: يا نبي الله! أتعرفنا؟ قال «نعم. لكم سيما ليست لأحد غيركم. تردون عليّ غراً محجلين من آثار الوضوء. وليصدن عني طائفة منكم فلا يصلون. فأقول: يا رب! هؤلاء من أصحابي. فيجيبني ملك فيقول: وهل تدري ما أحدثوا بعدك؟ » أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ١٢- باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ١/ ٢١٧ ح رقم ٢٤٧ (٣٧)

حدث ذلك كثيراً للنبي ﷺ، وللأنبياء، ولأحاد الناس الأبرص والأعمى والأقرع وغيرهم؛ لذا لم يقع أي استغراب من الشراح على مدار الدنيا حتى اليوم للحديث كما حدث مع الأستاذ الألباني.

قال: شمس الدين البرماوي ت ٨٣١ هـ«والظاهر أن هذا الرجل مَلَكٌ على صورة إنسان.[١] وقال الحافظ: قوله: ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم المراد بالرجل الملك الموكل بذلك، ولم أقف على اسمه.[٢] وقال العيني: قوله: خرج رجل: المراد به الملك الموكل به على صورة الإنسان.[٣] وقال القسطلاني ت ٩٢٣ هـ: حتى إذا عرفتهم خرج رجل، أي: ملك موكل بذلك، لم يُسم.[٤]

كما أن الحافظ رحمه الله تعالى لم يغفل عن ما ادعاه الأستاذ الألباني، فالحافظ نص على أنه لم يقف على اسم الملك الذي هو على صورة رجل، هل هو جبريل أو إسرافيل أو غيرهما عليهم السلام؟ وبالتالي فليس هناك غفلة وقع فيها الحافظ.

وقول الأستاذ الألباني: (فإن الرجل، لغة هو: الذكر البالغ من بني آدم، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة) أعده سطحية في تناول النص، وعلامة على قلة الأدوات التي يجب توافرها عند تناول النص النبوي بالشرح والتعليق.

إذ ليس كل الناس مؤهلين لتناول شرح الوحي! فإن إجادة القراءة والكتابة ليست هي كل مؤهلات شارح السنة النبوية المشرفة المطلوبة! فهناك علوم أخرى كثيرة لذلك، ليس هنا

---

(١) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ١٦/ ٨٩ لشمس الدين البرماوي ت ٨٣١ هـ

(٢) فتح الباري ١١/ ٤٧٤

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣/ ١٤٢

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٩/ ٣٤١

موضع بسطها!

ثالثاً: أنه جعل الذين ارتدوا القهقرى زمرتين، وهذا ما تفرد به هذا الحديث المنكر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قلت: ليس في الحديث أي نكارة كما ادعى الأستاذ الألباني، فما المانع أن يكون هذا الحديث قد نص على وجود زمرة أخرى، وتكون هذه إشارة إلى أنها زمرات كثيرة تأتي يوم القيامة، وليست زمرة واحدة، والأمر كذلك بالفعل.

ألم يرد في القرآن قول الله جل شأنه: ﴿**وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾**﴾ [سورة غافر] إذاً هي زمراً، وليست زمرة واحدة، فكذلك الذين كفروا يساوقون إلى النار زمراً.

لذا لم يعلق الشرّاح على ذلك لوضوح المعنى عندهم، واستحضارهم القرآن الكريم، وقوة لغتهم، وسليقتهم العربية، ونيتهم السليمة التي ليس فيها دخنٌ عند التعرض لأحاديث الصحيح! والله تعالى أعلى وأعلم أعز وأعز وأحكم.

قال: والحديث أورده السيوطي في الجامع الكبير من رواية البخاري فقط باللفظ الأول: (نائم)، وكنت أوردته في صحيح الجامع الصغير وزيادته، اعتماداً مني على تخريج البخاري إياه، أما وقد حصحص الحق، وتبين الصواب؛ فرأيت أن أحرر **هذا البحث** نصحاً للأمة، ورجوعاً إلى الحق الذي أمرنا بالخضوع له؛ ولذلك فإني أشرت في نسختي من صحيح الجامع إلى وجوب نقله إلى ضعيف الجامع. ا. هـ[1]

قلت: قال الحافظ في الهدي: بعد أن ذكر الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الصحيح،

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٤/ ١٠٣٤: ١٠٣٥

وليس من بينها حديث الباب: هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق.(١)

فترى أخي القارئ أن ما سبق لم ينتبه إليه النقاد من قبل؟! ولم يدر بخلدهم، حتى أتى الأستاذ محمد ناصر، الألباني، ليقوم هو بتنبيهنا لذلك؟ أم أن ضعف اللغة، وشهوة التعرض للإمام البخاري، أو نصحًا للأمة، ورجوعًا إلى الحق الذي أمرنا بالخضوع له كما قال، هو الذي دعاه لقول ما قال؟! فالله تعالى أعلم بالنوايا وما تكن الصدور.

والحمد لله رب العالمين

(١) هدي الساري صـ ٣٨٣

الخاتمة

-الإمام البخاري رحمه الله تعالى لا يخرج الحديث إلا عن من يثق في روايته كما صرح بذلك في أكثر من موضع.

- إذا كان الإمام البخاري قد خرّج عن بعض من تُكلم فيه، فإنه يخرج من يكون له متابع أو شاهد من خلال الثقات، كما صرح بذلك الحافظ في الهدي، والسخاوي في الفتح.

- ظهر أن حديث الباب صحيحٌ لغيره، توافرت فيه شروط الصحة، وسلم من الشذوذ والعلة، وليس كما قال بعض المتأخرين من المشتغلين بهذا الفن بأنه شاذ، بل منكر.

-راوية الرجل عن أهل بيته من قرائن الترجيح؛ لأنهم أدري بحديثهم من غيرهم.

- الاتهامات الموجهة لفليح بن سليمان لا ترد حديثه؛ لأنه يمكن توجيهها من غير تعسف، وقد وثقه الدارقطني.

- لا يضر صحيح البخاري ما يقوله بعض المتأخرين رتبة، وطبقة، وقيمة، وقامة، عن جهابذة النقد، من أهل هذا الشأن من المتقدمين مؤسسي علم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث.

قائمة المصادر والمراجع

- أعلام الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ت ٣٨٨ هـ، تحقيق د. محمد بن سعد ابن عبد الرحمن آل سعود، طبعة جامعة أم القرى، الأولى، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م

- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري، ت ٦٣٠هتحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، ت ٩٢٣هـ، طبعة المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م

- الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هتحقيق أحمد بن عبد الموجود وعلى محمد معوض طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٥ هـ

- الإفصاح عن معاني الصحاح، لأبي المظفر عون الدين يحيى بن هُبَيْرَة الذهلي الشيبانيّ، ت ٥٦٠هـ، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، طبعة دار الوطن، ١٤١٧هـ

- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان الفاسي علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري ت ٦٢٨هـ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة - الرياض، الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت ٧٧٤ هـتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع،

الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري ت ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، طبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الاولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

- تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ت ٢٣٣هـ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف اطبعة: دار المأمون للتراث- دمشق.

- تاريخ ابن معين رواية الدوري، والمسمى بالتاريخ والعلل عن يحيى بن معين ت ٢٣٣هـرواية: العباس بن محمد بن حاتم الدوري ت ٢٧١ هـتحقيق محمد بن علي الأزهري، طبعة دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.

- تاريخ ابن معين المسمى: معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام المري بالولاء، البغدادي ت ٢٣٣هـ، تحقيق محمد كامل القصار، طبعة: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- تاريخ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى ت ٢٦١هـ، طبعة: دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

- تاريخ بغداد مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـتحقيق د. بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ت ٣١٠هـ، طبعة: دار التراث -بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ

- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، دار التراث. ١٩٧٢م

- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة طبعة دار الرشيد سوريا ١٤٠٦ هـ.

- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ، طبعة مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن المزي ت ٧٤٢ هـ، تحقيق الدكتور بشار عواد بيروت طبعة مؤسسة، السادسة، ١٩٩٤م.

- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة ت ٢٧٩ هـ. تحقيق صلاح بن فتحي هَلل، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة،: الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت ٤٧٤هـ. تحقيق د. أبو لبابة حسين، طبعة دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ

- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـتحقيق مجموعة من العلماء تحت إدارة مدير دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الهندية، الأولى، من ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه، المعروف بين العالمين باسم: (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت

٣٢٧هـ، بيروت، طبعة دار الكتاب العربي، ١٩٨٨م

- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، طبعة دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني ت ٢٧٥هـتحقيق محمد علي قاسم العمري، طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، (وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين)، ومعه: كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الأولى، الأولى، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م

- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥هـ. تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة مكتبة المعارف – الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ

- سؤالات السلمي للدارقطني، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن النيسابوري، السلمي ت ٤١٢ هـ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الأولى، ١٤٢٧ هـ

- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي، ت ٢٣٣ هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، طبعة مكتبة الدار – المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، ت ٢٣٤هـ. تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، طبعة

مكتبة المعارف – الرياض، الأولى. بدون.

– سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي ت ٢٧٩هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر جـ١، ٢، ومحمد فؤاد عبد الباقي ج– ٣، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف جـ ٤، ٥، طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م

– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢م

– السلسة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ، دار النشر: دار المعارف، الرياض، الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م

– سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥هـ. حققه، وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م

– صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦–٢٦١ هـ. تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م

–ضعيف الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م

– طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت ٧٧١هـ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ

– الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت ٣٢٢هـ،

تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية بدون.

- الضعفاء والمتروكون لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣ هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار الوعي، حلب، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

- الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ت ٢٣٠ هـ. تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى ت ٨٥٥هـ، طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- علل الترمذي الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، ت ٢٧٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، طبعة: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

- فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، طبعة المكتبة السلفية - مصر، الطبعة السلفية الطبعة الأولى ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥ هـتحقيق: محمود شعبان عبد المقصود وآخرون. طبعة مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية، -مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ، تحقيق الشيخ علي حسين بيروت، طبعة دار الإمام الطبري الطبعة الثانية. ١٩٩٢م.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة

للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٢ م

– الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ، تحقيق يحيي مختار غزاوي بيروت، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٨ م.

– الكتاب: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم العسقلاني المصري الشافعي ت ٨٣١ هـ، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، طبعة دار النوادر، سوريا، والأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م

– لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية، الأولى، ٢٠٠٢هـ

– معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، ت ٣٩٥ هـتحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م.

– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، طبعة دار المعرفة، بدون– المختلف فيهم لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين ت ٣٨٥هـتحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

– هدي الساري مقدمة فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، طبعة المكتبة السلفية – مصر، طبعة السلفية، الأولى، ١٣٨٠ هـ

والحمد لله رب العالمين

***

فهرس الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية ١١١

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ١١٣

مقدمة ١١٤

ملخص البحث: ١١٤

أسئلة البحث: ١١٤

حدود البحث: ١١٥

الدراسات السابقة: ١١٥

منهج البحث: ١١٥

المبحث الأول: دراسة حديث الباب دراية ١١٨

المطلب الأول: التخريج: ١١٨

المطلب الثاني: بيان حال رجال الإسناد: ١١٩

المطلب الثالث: النظر في الخلاف: ١٣٤

المطلب الرابع: الحكم على الحديث: ١٣٦

المبحث الثاني: الرد على الأستاذ الألباني: ١٣٧

الخاتمة ١٤٦

قائمة المصادر والمراجع ١٤٧

فهرس الموضوعات ١٥٤